افشاء مدير السجن لاسرار وظيفته

«كلمات المجرم الاخيرة»

معربة عن جريدة «ليوزانوف ذي ورلد» الانكليزية

كان على رأس فرقة من محامي الادعاء المستر توماس السكيب محامي الحكومة العام في محاكمة المتهم الميجر فريدريك وأليس هاستكر بليك مدير سجن بنتونفيل سابقاً وعمره ٦٢ سنة. وقد اوضح في اسئلته ان النظام الذي اقره البرلمان بشأن الاسرار الرسمية يحرم على الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب الحكومة ان يبوحوا بصورة غير قانونية بالمعلومات التي اتصلت اليهم بمقتضى الوظيفة وان المتهم المذكور الذي كان يتقلد منصب مدير سجن بنتونفيل من آب سنة ١٩١٩ الى تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ اي الى حين استقالته لاسباب صحية قد ارتكب جرماً بمخالفته النظام المشار اليه فأن رجلاً يدعى بليوارتز المتهم بجرم القتل عمداً والذي قد نفذ فيه حكم الاعدام في كانون الثاني سنة ١٩٢٣ كان قد افضى اليه باعترافات لتعلق ذمته في ذلك اليوم الذي جرى فيه الحكم وان الميجر بليك بعد ان استقال من وظيفته نشر مذكراته في جريدة «ايفننغ نيوز» بالرغم من التعليمات الصريحة الواردة عليه وعلى غيره من مديري السجون الآخرين الماضية عليهم بان يسعوا لتقريرهم خصوصاً ما يتلقونه من الاقرارات والاعترافات الى مساعد سكرتير الدائرة الداخلية رأساً. وكان من جملة ما نشر من تلك المذكرات في ٢٧ كانون اول الماضي مقالة عنوانها: «ما قاله لي بليوارتز» حيث قيل كيف ان الميجر في ليلة تنفيذ الحكم ذهب الى غرفة المسجون المذكور وأمر الحارس ان يأتي به الى مكتبه على انفراد منه بأن لا ضرر في السماح المحكوم عليه بالموت ببعض كلمات يريد ان المسجون رجاه ان يرجل ذلك الى صباح اليوم وعندما قابله بليوارتز في

صباح اليوم التالي هزه السجين بيده بخرارة وقال : اني اريد ان اتحدث اليك عنها (ويعني بذلك المحكوم عليها بالاعدام لمسز طمسن امرأة القتيل وشريكته بالجرم التي كان بينه وبينها علائق حبية ادت اخيراً الى القتل بزوجها الذي لم يبق لها اليه حاجة واني اقسم بالله انها لم تكن مذنبة . وجاء في المقالة ايضاً :

« فقلت له : ليس حسناً يا ولدي ان تفوه بهذا الآن فقد جرت محاكمتها ووجدت مذنبة ثم انها استأنفت الحكم ولم يقرأ شيء لم يعمل . وفي كل حال لم تكن لتحيا حياة سعيدة بعد ان جرى ما جرى . فأجاب اني اقاسي كثيراً كما يخطر ببالي ما ستكابده بسبب ذلك فقلت ستعامل بالرفق فلا تهتم بذلك اما وقد بقي لك فقط دقيقة او اثنتان فأني اود ان اسمع منك ما اذا كنت ندمت على فعلتك فاجاب اني نادم جد الندم وانا قائل ذلك فتح الباب ودخل الحفراء ليقتادوه الى المشنقة فهز يدي وقال نعم يا سيدي اني آسف حقاً . استودعك الله . واستأنف الجند الى حيث تقبض روحه » ثم قال محامي الادعاء :

اذا اعتبرنا ما ورد في هذه المذكرات نجد ان بعض البيانات نشر دون احتراز وتروٍّ . فان الميجر بليك مثلاً يقول ان بايراترز لم ينكر جريمته قط غير اني سأبين لكم اذا اقتضى الامر مبلغ هذا القول من الصحة فلنحظ حينئذ لأول وهلة الحكمة من التعليمات القاضية بعدم افشاء الاعترافات التي يتفوه بها المحكومون بالموت . فالاعترافات والايضاحات المتعلقة بمجرى المحاكمة او بقرار الحكم التي يؤديها المحكوم عليه في آخر ساعة او آخر دقيقة في من الامور التي تتطلب التدقيق من سكرتير الحكومة خصوصاً ومن المفجع والمستفيع ان يباح بها للافراد العامة وعلى الخصوص لانها قد تسبب آلاماً عظيمة لكل من يلوذ بالسجن ولكل من كان له دخل في القضية . وافشاء مثل هذه الاعترافات التي تجعل للغير ضلعاً في القضية يعتبر في بعض الاحوال مناقضاً للصلحة العامة لاسيما وانه لم يتح لاولئك الغير ان يتخذوا الحيطة تجاه ما تعرضوا له »

وكان بين الشهود الذين استمعتهم المحكمة (الخفير ألبرت ديكن) الذي كانت نوبته في الوظيفة يوم اعدام بايراترز فصرح قائلا : بينما كان منفذ الحكم يقيد بايراترز بالاغلال التفت هذا الاخير الى الميجر بليك وقال : اني نادم جداً لقتلي طمسن

فسئل من قبل محامي الدفاع المستر ولدنا وليفر عما اذا كان قد كتب ملحوظة بذلك فاجاب لا . فسأله محامي الادعاء « هل يوجد لديك سبب معقول يجعلك ان تتذكر ذلك فقال نعم كان هذه الحادثة غريبة في بابها فسأله محامي الادعاء « أي معنى فقال الى حضرت اكثر من عشرين مرة اعدام المجرمين ولم اسمع قط احدهم يعترف بجريمته

ثم استدعى كاتب الضبط المدعو دون سير محاكمة بايواترز بالخط المختزل وابرز الاوراق وكان قد اطلع المستر اوليفر على ان بايواترز نبي وهو في قفص الشهود كون المستر حسن مشة كما ان اثنة الزمه في الجرم . وعلى اثر ذلك قال القاضي المستر روتش محامي المستر اوليفر « اظن انكم تعلمون ان للقانون الخلقين ان بايواترز كان قد افاد اثناء المحاكمة ان المستر حسن مشة » فاجابه المستر اوليفر « نعم ان ما باح به المستر بليك لم يكن خبراً جديداً بل كان مشهوراً لدى الجمهور في وقت المحاكمة .

ثم ان المستر اوليفر في خطابه الذي وجهه لهيئة المحلفين اوضح انه ان يكن في عزمة احضار اي شاهد بل انه لا يعترض في محاكمة نبي ما اثنته محامي الادعاء وان جل ما يطالب البت فيه من قبل الهيئة المشار اليها هو « اذا كان من العدل ان يوقف المستر بليك في قفص المجرمين ويتهم بالجناية العظام الموضوع بشأن اسرار الحكومة ان المستر بليك نشر شيئاً يتعلق بحادث اضحى جد اليوم تاريخاً قديماً وان على هيئة المحلفين ان تبت ليس فقط في عدم كون الخبر جديداً بل فيما اذا كان النشر مضراً بالحكومة ومنافياً للصالح العامة » وقد اردف في خطابه .

يجب عليكم ان تتثبتوا ان الاخبار كان حادث جديد وانه كان له وقع او تأثير بعيد الصدى حواطر بعض الافراد في نظر الدائرة الخلقية . ان الخبر كان معلوماً لدى العموم منذ اربع سنوات وكل ما احدثه المستر بليك بنشره له ان اكتسب البعض في الدائرة المشار اليها ربما تستحسنون الادلة نشر ذلك الخبر على الجمهور ولكن رويدكم والقوا نظرة على هذه الكتب المقالية عند التهم وعلى راسهم محامي الحكومة العام وعثلهم مثل حدادين تأبطوا بضاعتهم على حمة جوز ليكسروها . انها الحالة مضحكة جداً . وارى ان المليجر بليك قد استحضر الى هنا على سبيل المثال التجربة . فكل واحد في هذه البلاد يحسن

القراءة ويعلم ان الاشخاص ذوي المراكز العالية قد اعتادوا منذ سنين عديدة ان ينشروا ويدونوا في رسائلهم الاخبار والمعلومات التي يطلعون عليها اثناء وجودهم في الوظيفة وفي الحملة بعض الاسرار الهامة التي زال خبرها بمرور الزمان . ولا شك ان السلطات كانت تتغاضى لهذا الامر كراهة ونسيان ذكراها عما اذا كان في الامكان اقامة الدعوى بسببه وطالما كان الحواب بالنفي .

ان الستريليك الذي رأى ان الامر خارج عن الاهمية قد نشر / ٢٧ تشرين الاول الماضي هذا السر الهائل من اسرار الدولة الذي قد مضى عليه اربع سنوات .

وهذا السر الرهيب هو ان بيوانزر قال انه آسف جداً وان المسز طمسن لكن مدنية وقد وثبت من اجل السلطات مدعورة وقادت الويل والثبور فصدر امر النائب العام وعمم البيانات العامة بالاتهام البريء وقالا في نفسيهما لنجعله اتهاماً مشهوراً ولنوقفه موقف المتهمين في القفص ولنفوض محامي الحكومة العام بالادعاء عليه ! ومما يجب الانتباه اليه ان محامي الحكومة العام قد خول ان تكون له الكلمة الاخيرة في محاكمته على خلاف العادة . فتطروا رعاكم الله كيف دبرت هذه الحيلة على هذا الرجل .....

وبعد ان اعطي قرار هيئة المحلفين بتجريد ذكر محامي الحكومة ان الميجر بليك من ذوي الاخلاق الحسنة وقد خدم دولته مدة طويلة فسأل القاضي محامي الحكومة اود ان اعرف شيئاً واحداً . هل هذا الادعاء الحاصل هو الاول من نوعه اعني نشر المعلومات بالجرائد .

محامي الحكومة — انه اول كما اعتقد .

القاضي — هل ما زلتم ان الاشخاص الذين ينشرون هذه المعلومات هم مشتركون بالجرم ايضاً بموجب احكام المذكور . وانه قبل حيث لا يكون احد لا توجد سرقة . ليس في نفسي شيء من جهة تلك الجريدة غير اني اود ان اعرف ما اذا كان قد بحث في هذه القضية من هذه الجهة ايضاً .

محامي الحكومة — انا قد دققنا هذه القضية باعتناء تام ولكن لم نتخذ اي اجراءات ضد الجريدة .

القاضي — يجب القول بان الجرائد على كل حال مسؤولة بالدرجة الاخيرة في مثل هذه الاحوال غير اني ارى من الصعب تقدير ذلك في هذه القضية وربما كان في صالح الجرائد ان تأخذ بالرأفة بهذا الشأن . وانها اذا نشرت شيئاً مثيراً للعواطف تكون عرضة للمحاكمة .

محامي الحكومة — اننا نرجو ان تعمل في هذه القضية العبرة المقصودة لادراك هذا الغرض .

ثم ذكر القاضي انه لا يرغب في اضاعة الوقت بحبس شخص مثل الميجر بليك الذي اوقف في قفص المتهمين واوقف بحق فيه من اجل هذا الجرم وعزم على ان يحكم عليه بالغرامة فقط واراد ان يعرف المبلغ الذي تقاضاه تجار ما كتبه من المقالات . فقال المستر اولفر انه قد قيل له بان المبلغ كان ثلاثماية جنيه . واضاف الى ذلك بان الميجر بليك كان يتناول مرتباً سنوياً من صندوق الحكومة الهندية قدره ماية جنيه وان ما يتناوله من الفوائد ثلاثماية جنيه في السنة فقط وان على المحكمة ان تعتبر في حكمها بالحق هذه من المجرمة من هذه الجهة فاجابه القاضي ان المحكمة تقدر ذلك تماماً . ثم ان القاضي اوضح انه كان في نيته ان يحكم على الميجر بليك بثلاثماية جنيه غرامة ولكنه الزمها الى مايتين وخمسين جنيهاً على ان يدفع ايضاً مصاريف المحاكمة .